

الإجابة النموذجية امتحان الدورة العادية في مادة منهجية العلوم القانونية

سنة أولى جذع مشترك حقوق

اجب عن الأسئلة التالية بشكل مختصر ودقيق.

السؤال الأول: بين أسباب عدم الاتفاق على استخدام مصطلح فلسفة القانون؟ (3ن)

من بين الأسباب الرئيسية لعدم اتفاق على استخدام مصطلح فلسفة القانون يرجع إلى وجود الخلاف بين الفلاسفة ورجال القانون، فالقانونيين - أغلبهم - ينكرون استخدام مصطلح فلسفة القانون ويستخدمون مصطلح نظريات القانون، في حين أن الفلاسفة - وعلى رأسهم هيغل - يصرون على استخدام مصطلح فلسفة القانون كونها عبارة عن أفكار فلسفية تخص القانون، ومن بين الأسباب أيضا ما يتعلق بكون أن فلسفة القانون تعبر عن مجرد أفكار غير قابلة للتطبيق، في حين أن القانون في حد ذاته وهو شيء عملي تطبيقي - وهذا حسب فقهاء القانون، في حين أن الفلاسفة يرون إمكانية تجسيد هذه الأفكار، سبب آخر ظهر مؤخرا يرتبط بزوال هذا المفهوم واستبداله بمصطلح الوضعية القانونية وبالتالي لا حاجة إلى استخدام هذا المصطلح حاليا.

السؤال الثاني: كيف ساهمت فلسفة القانون في إثراء حقل العلوم القانونية؟ (5ن)

ساهمت فلسفة القانون فكريا في إثراء حقل العلوم القانونية من خلال:

- تبيان أساس القانون وغايته.
- توضيح العديد من المفاهيم القانونية، وإثراءها بمفاهيم ومصطلحات وتصورات جديدة.
- تطوير التفكير النقدي لدى جميع الفواعل في المجال القانوني.
- ولدت أساليب تفكيرية إبداعية ساهمت في إيجاد حلول للمشكلات القانونية.
- أسهمت نظريات فلسفة القانون في مجال تفسير القواعد القانونية.

السؤال الثالث: متى يلجأ المفسرون إلى تفسير القواعد القانونية؟ (4ن) يلجأ المفسرون إلى تفسير القواعد القانونية في الحالات التالية:

1/ حالة خطأ المادي أو المعنوي: في هذه الحالة يظهر داخل النص القانوني شبهة بوجود خطأ مادي أو معنوي نتيجة لذكر في صياغة النص عبارة تحتوي على خطأ مادي أو معنوي واضح وفادح.

2/ حالة الغموض والإبهام: يظهر الغموض والإبهام في النصوص القانونية وذلك عندما يحتوي النص على عبارة غير واضحة أو تحتوي على ألفاظ ومعاني تحمل عدة دلالات ما يجعلها تحتمل التأويل والتفسير إلى أكثر من معنى.

3/ حالة النقص والسكوت: هناك في بعض الأحيان نصوص قانونية قد تكون خالية من وجود بعض العبارات الدلالية المهمة وذلك نتيجة نقص في النص أو أن المشرع قد سكت على توظيف عبارات معينة أثارت على محتوى النص.

4/ حالة التناقض والتعارض: يظهر التناقض والتعارض في النصوص القانونية وذلك عندما نجد أن هناك نص قانوني مخالف تماما لنص قانون آخر أو أن الحكم الموجود في نص قانوني يخالف لحكم آخر تم استنتاجه.

السؤال الرابع: قارن بين المذاهب الشكلية والمذاهب الموضوعية في تفسير أصل القانون؟ (8ن)

مقارنة بين المذاهب الشكلية والمذاهب الموضوعية في تفسير أصل القانون

عناصر المقارنة	أوجه التشابه	عناصر المقارنة	أوجه الاختلاف
من حيث الموضوع	كلاهما يهتم بتفسير أصل القانون	من حيث المضمون	المذاهب الشكلية تهتم بشكل ق. قانونية، بينما تهتم المذاهب الموضوعية بجوهر ومضمون ق. قانونية
من حيث الشكل	كلاهما يحتوي على أسس ونتائج وانتقادات	من حيث وضع القاعدة القانونية	المذاهب الشكلية تعبير عن إرادة الحاكم، المذاهب الموضوعية تعبير عن إرادة الجماعة
من حيث الهدف	كلاهما يهدف إلى تنظيم المجتمع وضبطه	من حيث مصدر القانون	المذاهب الشكلية التشريع المصدر الوحيد، المذاهب الموضوعية العرف والتشريع.
من حيث الرؤية المستقبلية	كلاهما ساهم في تطوير واثراء المجال القانوني	من حيث التسلط	المذاهب الشكلية تخلق المزيد من الاستبداد، المذاهب الموضوعية تسعى إلى تجسيد المساواة والسلم
من حيث التنوع	كلاهما يضم عدد من النظريات والمذاهب	من حيث القيم	المذاهب الشكلية لا تحترم قيم الأخلاق والعدل والمساواة، بينما المذاهب الشكلية تحترم قيم الأخلاق والعدل وغيرها.

بالتوفيق.. أستاذ المادة